تقرير اليمن

لشهر أغسطس/ آب 2022

معارك شبوة تعيد خلط أوراق الحكومة

أغسطس 2022

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

تعزيزات لألوية العمالقة المدعومة إماراتيا استعدادً للاستيلاء على معسكر لقوات الأمن الخاصة في مدينة عتق بمحافظة شبوة ، تاريخ 10 أغسطس/ آب 2022 // صورة لمركز صنعاء

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2022

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

افتتاحية مركز صنعاء 6

إنقاذ الهدنة 6

التطورات السياسية والدبلوماسية 8

تمديد الهدنة في ظل استمرار التوترات 8

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة 8

أزمة شبوة تهز أركان مجلس القيادة الرئاسي 8

إعادة تشكيل المشهد السياسي في حضرموت 10

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين 10

مناطق الحوثيين: اضطرابات قبلية مستمرة 10

سجن دكتور جامعي على إثر مطالبته بدفع الرواتب 11

روسيا تستقبل ممثلي الحوثيين في موسكو 11

التطورات العسكرية والأمنية 12

القوات الموالية للإمارات تربح الجولة الثانية من معركة شبوة 12

خروقات في الهدنة 16

الاقتصاد 18

تضاؤل مخزون اليمن من الحبوب وبرنامج الأغذية العالمي يؤمن شحنة جديدة من أوكرانيا 18

الحكومة والأمم المتحدة تبحثان سبل خفض تكلفة الاستيراد 18

انخفاض أسعار البنزين وتحسن معدل وفرة الديزل في مناطق الحوثيين 19

الارتفاع المتوقع للريال اليمني يثبط اهتمام البنوك بشراء العملات الأجنبية 19

الحكومة تعلن نمو إيراداتها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 20

تعيين رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رئيسًا للجنة إيرادات وموارد الدولة 21

البنك المركزي اليمني في عدن يسعى إلى تنظيم قطاع الصرافة 21

البنك المركزي اليمني في صنعاء يرفع متطلبات رأس المال ومعايير التملك لبنوك التمويل الأصغر 22

الحكومة والحوثيون يتنافسان على قطاع الاتصالات 22

سلطات الحوثيين ترفع معدل الرسوم الدراسية 23

التطورات البيئية 24

تأثر الآلاف بسبب سيول الصيف 24

تعليقات 26

كيفية تجنب مصير رئيس بلا سلطة 26

ملخص تنفيذي

تصاعدت حدة التوترات التي طال أمدها بين حزب الإصلاح والجماعات المدعومة من الإمارات في محافظة شبوة، وتحولت إلى صراع مفتوح في شهر أغسطس/آب نتج عنه طرد ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي القوات العسكرية والأمنية الموالية للإصلاح من المحافظة. أثار طرد المجلس الانتقالي الجنوبي لحزب الإصلاح من شبوة وما تلاه من بسط السيطرة على جزء كبير من محافظة أبين المجاورة التساؤلات حول قدرة مجلس القيادة الرئاسي على نزع فتيل التوترات بين أطراف المعسكر المناهض للحوثيين وعن طبيعة أي اتفاق سلام مستقبلًا. على الرغم من تمديد الهدنة بين الحكومة وجماعة الحوثيين في الثاني من أغسطس/ آب (بوساطة الأمم المتحدة)، شهدت أكبر خروقاتها لاحقًا خلال نفس الشهر حين حاولت قوات الحوثيين وضع يدها على آخر طريق رئيسي خارج مدينة تعز تسيطر عليه القوات الحكومية، الأمر الذي أثار شجب دولي واسع وانسحاب الحكومة من محادثات عمّان التي رعتها الأمم المتحدة.

على الجانب الاقتصادي، ظلت أسعار الصرف في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مستقرة نسبيًا رغم عدم وفاء السعودية والإمارات بالمساعدات المالية التي تعهدت بتقديمها للحكومة، بل أن قيمة الريال اليمني ارتفعت نوعًا ما في أعقاب زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى أبو ظبي والرياض منتصف الشهر. غير أن المشاكل المتعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية مستمرة رغم التقارير المتداولة عن استئناف شحنات الحبوب من أوكرانيا بموجب اتفاق تدعمه الأمم المتحدة، إلى جانب التحديات الناجمة عن شُح الوقود.

افتتاحية مركز صنعاء

إنقاذ الهدنة

لا تخفى أهمية الحفاظ على الهدنة القائمة في اليمن منذ خمسة أشهر والحاجة الملحة لإيلائها أولوية، بالنظر إلى المصلحة التي عمّت جميع اليمنيين. فبَعد حرب مدمرة مستمرة منذ أكثر من سبع سنوات، جلبت الهدنة معها حالة ارتياح اقترنت بتهدئة على خطوط المواجهة وتعليق الغارات الجوية، وإعادة فتح ميناء الحديدة للسماح بدخول شحنات الوقود، واستئناف الرحلات الجوية من وإلى العاصمة صنعاء. رغم ذلك، ظلت الهدنة أبعد ما تكون عن المثالية حيث لم تخلُ من المناوشات المحدودة والتحركات الخفية للأفراد والآليات الحربية، لاسيما في مناطق تعز ومأرب. في 26-25 أغسطس/آب، شنت قوات الحوثيين هجومًا في تعز محاولة وضع يدها على آخر طريق رئيسي إلى المدينة تسيطر عليه الحكومة، ما دفع ممثلي الأخيرة للانسحاب من محادثات عمّان وأثار شجب شديد من المبعوث الأممي إلى اليمن. مع هذا، يصمم اليمنيون على عدم انهيار الاتفاق الحالي بوقف الأعمال العدائية.

غير أن إمكانية انهيار الهدنة باتت تلوح الآن أكثر من أي وقت مضى، رغم تمديدها لشهرين آخرين أوائل آب/أغسطس إثر فشل الطرفين المتحاربين في الاتفاق على المقترح الذي طرحته الولايات المتحدة على الطاولة (بتأييد من السعودية) لإبرام هدنة موسعة تمتد لستة أشهر. تعثرت المحادثات حول المقترح بسبب القضايا العالقة ذاتها منذ بدء سريان الهدنة، وهي مطالب الحكومة بإعادة فتح الطرق المؤدية إلى تعز تماشيًا مع الاتفاق الأساسي بفتح المنافذ والطرقات كخطوة أولى، وحل المشكلة المتعلقة بتراتبية الشروط المطلوب استيفائها في ظل إصرار الحوثيين (بعد الهدنة) على الوفاء أولًا بسداد رواتب موظفي الدولة. رفض الحوثيون سابقًا مقترحًا للأمم المتحدة بإعادة فتح الطُرق المؤدية إلى تعز وغيرها من المحافظات على مراحل، والآليات المقترحة لسداد رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وزيادة عدد وجهات الرحلات المنطلقة من مطار صنعاء. تنحو العملية العسكرية التي شهدتها تعز مؤخرًا إلى تأكيد التكهنات بتأهب الحوثيين لإنهاء الهدنة، وهو أمر إن حدث سيشهد على الأرجح تحرك الجماعة في تعز لاستباق أي تحركات للقوات الموالية للحكومة على الساحل الغربي، وشنها هجوم آخر على حقول النفط في مأرب لضمان قاعدة موارد تعزز قدرة سلطتها في شمالي اليمن على البقاء. يُحتمل أن يتشجع الحوثيون على المبادرة بصفقة سلام تنطوي على تقسيم البلاد فعليًا إلى شطرين مع توسّع نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي في جميع مناطق الجنوب عقب طرده القوات الموالية للإصلاح من شبوة في أغسطس/آب.

تظل هناك ديناميكيات على كلا الجانبين يمكن أن تدفع باتجاه الحفاظ على الهدنة. رغم الموقف المتشدد الذي تتخذه جماعة الحوثيين، فإنها ما تزال تحت وطأة ضغط للتخفيف من التدهور الاقتصادي داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهي قضية تهدد بتأجيج المعارضة بين السكان الذين يبدون أقل استعدادًا من أي وقت مضى لالتزام الصمت كواقع تفرضه الحرب. كدليل على هذه التوترات، حذر زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي مؤخرًا -في خطاب متلفز -من تنظيم الاحتجاجات والإضرابات المنددة بعدم سداد الرواتب وتراجع الخدمات. وفي ظل انقسامات مجلس القيادة الرئاسي -التي أماطت المعارك القتالية في الجنوب اللثام عنها -بات رئيسه رشاد العليمي بحاجة ماسة إلى تحقيق انتصار، وإن كان هذا الانتصار ينطوي على إبرام سلام طويل الأمد يُبقي الطائرات المسيّرة والصواريخ الحوثية خارج المجال الجوي السعودي، ومن المؤكد أن الرياض -أبرز داعم خارجي للعليمي -سترغب به أيضًا. بعبارة أخرى، هناك فرصة لدفع الأطراف نحو التعاون عوضًا عن التناحر.

بالإمكان بلورة الخطوط العريضة لحلٍّ وسط: إن أقرّت سلطات الحوثيين بضرورة إعادة فتح الطُرق كجزء من عائد سلام يُمنح للمواطنين العاديين، فعلى الحكومة إعطاء أولوية لتلبية مطالب الحوثيين فيما يتعلق بسداد الرواتب. تركزت تلك المطالب في آلية مماثلة لتلك المستنبطة من اتفاق ستوكهولم المُبرم عام 2018، حيث اتفق الطرفان على إيداع الإيرادات المتأتية من مداخيل ميناء الحديدة في حساب لدى فرع البنك المركزي اليمني بالمحافظة تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي حين فشل ذلك الاتفاق -في ظل اتهام الحكومة الحوثيين باختلاس الأموال لأغراض عسكرية وعدم سداد الرواتب -رفعت السلطات الحوثية مؤخرًا سقف مطالبها؛ داعية إلى أن تشمل المدفوعات موظفي الخدمة المدنية العاملين منذ عام 2014 أيضًا. في هذا السياق، يتعيّن على الوسطاء أخذ زمام المبادرة والدفع بحثِ الأطراف على النظر في كيفية وضع آلية ناجحة لسداد الرواتب تضم تفاصيل حول النسب المئوية (من إجمالي التكلفة المرتبطة بفاتورة رواتب موظفي القطاع العام) التي سيتم تغطيتها من مصادر الإيرادات المختلفة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تلك المصادر.

قد تشمل تلك المصادر مثلًا، موانئ الحديدة، وقطاع النفط والغاز، والضرائب المفروضة على الأنشطة التجارية، وقطاعي الاتصالات والطيران المدني. يمكن إيداع المبالغ المتفق عليها في حساب ائتماني تشرف عليه هيئة مستقلة. تجدر الإشارة إلى أن سلطات الحوثيين في صنعاء تتمتع بالقدرة على الوصول إلى أموال الجهات المانحة التي تسمح لها بتحمل الجزء الأكبر من فاتورة الرواتب، فضلًا عن تحصيلها إيرادات أكثر من الحكومة على المستوى المحلي.

من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن التوصل إلى اتفاق يستند إلى هذه الأسس لن يعني فقط إنقاذ الهدنة -التي لا يتم المغالاة في التشديد على أهميتها باعتبارها أولوية لملايين اليمنيين -بل سيشكل أيضًا نموذجًا لحل القضايا الأخرى القائمة حاليًا التي تحول دون التوصل إلى تسوية أوسع نطاقًا ووضع البلاد على المسار الصحيح. من ناحية، يمكن أن تعزز مكانة الأطراف المعتدلة في صنعاء من بمقدورهم تسليط الضوء على المنافع الاقتصادية لإيجاد الحلول عوضًا عن استمرار المواجهات. تتجلى مغريات كثيرة لدى الجانبين بنبذ المسار الدبلوماسي الحثيث، لكن ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا الفرصة المتاحة حقًا للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. هناك همزة وصل بين العوامل الداخلية والحسابات على الأرض، حيث قد تؤدي من ناحية إلى انهيار الهدنة أو من ناحية أخرى إلى ترسيخ السلام وضمان استدامته إذا ما تم الأخذ بالخيارات السليمة والمشورة الصائبة. الوقت الآن لم يعُد وقت التراخي وتشتت التركيز.

مساعدة مدير احدى المدارس تخاطب الطلاب خلال الطابور الصباحي في مدرسة زيد الموشكي بتعز، مع بداية العام الدراسي الجديد، تاريخ 8 أغسطس/ آب 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

التطورات السياسية والدبلوماسية

تمديد الهدنة في ظل استمرار التوترات

تُوّجت الجهود الدبلوماسية المكوكية المكثفة للأمم المتحدة والولايات المتحدة وزيارة وفد عماني إلى صنعاء في 31 يوليو/تموز باتفاق الأطراف المتحاربة اليمنية في الثاني من أغسطس/آب على تمديد الهدنة القائمة في البلاد لشهرين إضافيين (أي حتى الثاني من أكتوبر/تشرين الأول). تباينت مواقف طرفي الصراع إزاء مقترح المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ لتأمين الشروط بإبرام هدنة موسعة تمتد لستة أشهر تضمنت إعادة فتح الطرق في الضالع وصعدة وتعز، ووضع آليات جديدة لسداد رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وزيادة وجهات الرحلات الجوية المنطلقة من مطار صنعاء لتشمل الهند والقاهرة وعمّان والدوحة، وتشكيل لجنة جديدة تُعنى بالحوار والمصالح، حيث لقي مقترح الهدنة الموسعة قبولًا كبيرًا لدى الحكومة المعترف بها دوليًا مقابل رفض تام من سلطات الحوثيين، لكن الطرفين اتفقا على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى هدنة موسعة خلال فترة التمديد.

ظلت مسألة سداد رواتب موظفي القطاع العام نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين، حيث تصر سلطات الحوثيين على استخدام آلية مماثلة لتلك المستنبطة من اتفاق ستوكهولم 2018، والتي اتفق فيها الطرفان على إيداع الإيرادات المتأتية من ميناء الحديدة في حساب لدى فرع البنك المركزي بمدينة الحديدة تحت إشراف الأمم المتحدة. اتخذ الحوثيون في وقت لاحق إجراءً أحاديًا وضعوا بموجبه أيديهم على تلك الأموال مع مزاعم باستخدامها لتمويل المجهود الحربي وعدم دفعهم للرواتب. يبدو أن تعنت الحوثيين بشأن هذه المسألة ناجم عن شواغل لديها من اندلاع اضطرابات شعبية بسبب التدهور الاقتصادي العام، ومن المحتمل أن وطأة الضغط دفع سلطات الحوثيين إلى انتهاز فرصة المفاوضات المتعلقة بالرواتب للتظاهر بأنها تكافح من أجل ضمان توفير سبل العيش للناس.

تعزز خطر انهيار الهدنة نهاية الشهر عقب شن قوات الحوثيين هجومًا يومي 28 و29 أغسطس/آب بالقرب من تعز في محاولة لوضع يدها على آخر طريق رئيسي تسيطر عليه الحكومة خارج المدينة، تزامنًا مع اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية واللجنة المعنية بفتح الطرقات في تعز (المدعومتين من الأمم المتحدة) في عمّان. تلى ذلك انسحاب الفريق الحكومي من لجنة التنسيق العسكرية في 30 أغسطس/آب، وإدانة مباشرة (عكس المعهود) من المبعوث الأممي هانس غروندبرغ في 31 أغسطس.

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

أزمة شبوة تهز أركان مجلس القيادة الرئاسي

لم تمر فترة طويلة على تشكيل مجلس القيادة الرئاسي حتى واجه أخطر أزماته في أغسطس/آب التي هددت بزعزعة صف الحكومة إثر تداعيات الاقتتال الداخلي في شبوة وانهيار الهدنة القائمة وإعادة تشكيل ملامح أي تسوية مستقبلية يتم التفاوض عليها. ففي الثامن من أغسطس/آب، اندلعت معارك عنيفة بين القوات الأمنية الموالية للإصلاح وقوات دفاع شبوة المدعومة من الإمارات والموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي في مدينة عتق، تمخض عنها طرد القوات الموالية لحزب الإصلاح من عتق في 11 أغسطس/آب، بدعم من ألوية العمالقة المدعومة إماراتيًا. تلى ذلك تطورات عسكرية وسياسية تمثلت في سيطرة القوات المدعومة إماراتيًا على مواقع في شمال شبوة امتدت إلى الحدود الفاصلة بين شبوة وحضرموت في 21 أغسطس/آب.

التداعيات السياسية الناجمة عن اشتباكات شبوة كانت وخيمة حيث لوّح حزب الإصلاح -ردًا على الخسائر التي تكبدها في محافظة شبوة -بالانسحاب من الحكومة اليمنية إن لم يشكل مجلس القيادة الرئاسي لجنة محايدة للتحقيق في الاشتباكات (كان الحزب قد رفض تحقيقًا بادرت به الحكومة يضم ممثلين عن ألوية العمالقة والمجلس الانتقالي الجنوبي) وإقالة محافظ شبوة المدعوم من الإمارات عوض بن الوزير العولقي. أفادت أنباء أن الأمر بلغ حد طلب عضو مجلس القيادة الرئاسي الموالي للإصلاح عبدالله العليمي الورق الرسمي للمجلس لكتابة استقالته لكن انتهى به المطاف بعدم تقديمها. من جانبه، رفض سلطان العرادة، محافظ مأرب التي تربطه علاقات وثيقة مع حزب الإصلاح، حضور اجتماعات مجلس القيادة الرئاسي احتجاجًا على الدور المتصور للحكومة في تمكين المجلس الانتقالي الجنوبي. ما أثار قلق حزب الإصلاح هو أن السعودية لم تحرك ساكنًا إزاء الإذلال الذي تعرض له، في دلالة على قبول الرياض للأجندة الإماراتية في جنوب شرقي اليمن التي سعت منذ فترة طويلة إلى إزاحة الإصلاح من السلطة باعتبارها الداعم الأساسي للمجلس الانتقالي الجنوبي المنافس للإصلاح. ورغم أن الأخير ما يزال يتمتع بشعبية في عدد من المناطق الرئيسية -رغم تراجع نفوذه -ويمتلك ولاء القوات المتمركزة في مواقع استراتيجية كمأرب وتعز، لا ينتفي خطر تزعزع معسكر ما اعتُبر حتى الآن حكومة وحدة وطنية في زمن الحرب وخسارتها الشرعية نتيجة هذا التراجع النسبي في نفوذ الإصلاح سواء انسحب من الحكومة، أو تحول إلى صف المعارضة، أو حتى توصل إلى تفاهم منفصل مع الحوثيين.

كما يبدو أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي -وبعبارة أخرى رئيس الحكومة اليمنية المعيّن مؤخرًا -رشاد العليمي فقد مكانته بعد اشتباكات شبوة، حيث تزايد الانطباع السائد المأخوذ عنه كرهينة للإملاءات السياسية لداعميه الخارجيين ووكلائهم العسكريين على الأرض. لا يمتلك العليمي أي قاعدة شعبية حقيقية أو قوات عسكرية خاضعة لإمرته، ويدين بمنصبه الحالي إلى التعاون السابق بينه والرياض والترتيب السعودي-الإماراتي خلف الأبواب المغلقة الذي نتج عنه تشكيل مجلس القيادة الرئاسي. صحيح أن ذلك يضعه في موقع جيد وغير متحيز، ويوجد أرضية مشتركة للمصالح المتضاربة بين أعضاء المجلس، إلا أن العليمي يفتقر لرأس المال السياسي اللازم لفرض الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها، ولا يمتلك القدرات العسكرية التي تساعده على توحيد صف القوات الجنوبية ضد الحوثيين. سواء كان غير مستعد أو غير قادر على تحقيق التوازن بين الأطراف المتنافسة، يبدو أن العليمي وضع رهانه على الفصيل المتمتع بأكبر قدر من النفوذ حاليًا وهو المجلس الانتقالي الجنوبي إلا أن هذا التحيز قد يأتي على حساب عزل العليمي الذي تظهر بوادره بشكل واضح في عدم قدرته على جمع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي لمنع أزمة شبوة أو حلها. غادر العليمي عدن في رحلة إلى أبو ظبي والرياض، بعد أن هدأت الاشتباكات، لتسريع ضخ الدعم المالي المتعهد به من التحالف بقيادة السعودية بقيمة بملياري دولار أمريكي (حسب الرواية الرسمية) لكن يُرجح أن السبب الآخر للزيارة هو محاولة تعزيز موقفه، في ظل استمرار جهوده لتخفيف حدة التوترات مع قيادات حزب الإصلاح.

بلا شك أن الجماعات المدعومة إماراتيًا كانت الرابح الأكبر من أحداث شبوة، لا سيما المجلس الانتقالي الذي نجح في السيطرة على محافظة جنوبية محورية تتمتع بموارد نفطية كبيرة ولم يتوانَ عن التعبير عن آماله بالسيطرة على كامل جنوب اليمن يومًا ما. في 23 أغسطس/ آب، أي بعد أيام من استكمال القوات المدعومة إماراتيًا سيطرتها على شبوة، انتزعت تلك القوات مدينة شقرة الساحلية في محافظة أبين من يد القوات الموالية للحكومة (تحت غطاء حملة لمكافحة الإرهاب) مخالفة الأوامر المباشرة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي. وفي ظل وجود الجماعات المدعومة إماراتيًا على طول الحدود الشمالية لشبوة مع محافظة حضرموت الآن، ظهرت تكهنات عن سعيها للتحرك نحو وادي حضرموت الغني بالنفط وموقع تمركز المنطقة العسكرية الأولى الموالية للإصلاح، إلى جانب محافظة المهرة التي تسيطر عليها قوات التحالف بقيادة السعودية.

لكل من القوتين المسؤولتين عن طرد حزب الإصلاح من شبوة (المجلس الانتقالي الجنوبي وألوية العمالقة) ولاءات سياسية مختلفة رغم كونهما مدعومتين من الإمارات. يصنف أبو زرعة المحرمي السلفي وقائد ألوية العمالقة وعضو مجلس القيادة الرئاسي قواته جزءًا من جيش الجمهورية اليمنية، ولا يخفي احترامه لرشاد العليمي الذي يبدو أنه أقرب حليف له داخل المجلس. الرجال الثلاثة الأقوى حاليًا داخل مجلس القيادة هم العليمي والزُبيدي وأبو زرعة، وحتى

يومنا هذا، قدم العليمي تنازلًا تلو الآخر للزُبيدي، ولكن ما اتضح من المعارك الأخيرة هو أن ديناميكيات السلطة الخاصة بالتحالف ما زالت متقلبة، وقد يتصاعد التنافس المحلي بين الجماعات المدعومة إماراتيًا مع سيطرة ألوية العمالقة حاليًا على حقول النفط في شبوة.

استمرار المجلس الانتقالي الجنوبي في تحقيق المكاسب قد يترتب عليه تداعيات جسيمة على أي تسوية سلام مستقبلية، فمنذ العام 2014 تتزايد مطامع الحوثيين ببسط السيطرة على مناطق اليمن، وما اتضح من انتصارهم القصير في عدن وهجماتهم المستمرة للسيطرة على مناطق في الجنوب هو أن هدف الجماعة كان توحيد البلاد تحت حكمهم، أما الآن فمن الممكن ألا يكون هدفهم السيطرة على اليمن بأكمله. أجندة المجلس الانتقالي الانفصالية قد تجعل المجلس نظيرًا مثاليًا للحوثيين في إعادة تقسيم البلاد، كما أن أحداث شبوة تجعلهم شريكًا أكثر مصداقية في هذه المساعي، وحينها إذا ما استمر المجلس الانتقالي في تحقيق المكاسب بالجنوب، ستتضاءل احتمالات استمرار اليمن الموحد في المستقبل.

إعادة تشكيل المشهد السياسي في حضرموت

تزامنت أزمة الحكومة في شبوة مع تغييرات سياسية لصالح الجماعات المدعومة إماراتيًا في محافظة حضرموت المجاورة، حيث تنازل عضو مجلس القيادة الرئاسي فرج سالمين البحسني عن عدد أكبر من صلاحياته (بعد إقالته من منصبه كمحافظ حضرموت) لبديله عضو البرلمان عن حزب المؤتمر الشعبي العام المرتبط بالإمارات مبخوت بن ماضي في 31 يوليو/تموز. استمر البحسني في منصبه كقائد للمنطقة العسكرية الثانية المسؤولة عن ساحل حضرموت، بعد إقالته كمحافظ، وألمح إلى اعتزامه البقاء منخرطًا في السياسة المحلية من خلال ترأسه اجتماعًا لقيادة المنطقة العسكرية الثانية في 9 أغسطس/آب، لكن قرار مجلس القيادة الرئاسي في 13 أغسطس/ آب نسف خططه إذ نص على عزله كقائد للمنطقة وتعيين فائز منصور قحطان مكانه، وبالتالي بقاءه عضو في مجلس القيادة الرئاسي لا يوضح قدر النفوذ الذي سيجده به خاصة دون الموارد المالية لمحافظة حضرموت والدعم العسكري للمنطقة العسكرية الثانية.

بدأ ابن ماضي التحرك للحد من تداعيات الصراع الأخير في شبوة وعزل المحافظة الغنية بالنفط عن الاقتتال بعد توليه منصب المحافظ، التقى في 22 أغسطس/آب بلجنة تنفيذ مخرجات لقاء حضرموت العام، وهو تجمع لجهات المجتمع المدني المحلية يركز على بحث سُبل إدارة الموارد الطبيعية للمحافظة، ومكافحة الفساد، وكيفية تحسين الدعم الشعبي للسلطات المحلية. أعرب ابن ماضي في خطاب له أمام لقاء حضرموت العام في 25 أغسطس/آب عن تأييده للمطالب الشعبية ببسط سيطرة قوات النخبة الحضرمية في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك وادي حضرموت الخاضع لسيطرة حزب الإصلاح. انعكس ذلك في البيان الصادر عن لقاء حضرموت العام في 9 أغسطس/آب الذي أُعلن من خلاله عن قرار تشكيل "قوات دفاع حضرموت" بعد المواجهات في شبوة التي ستضم 25 ألف فرد. أدت الإطاحة بقوات الإصلاح في شبوة إلى تعزيز وجود قوات المنطقة العسكرية الأولى في وادي حضرموت التي تُعد خاضعة لسيطرة شخصيات من حزب الإصلاح وموالين لنائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر. ساد انطباع قوي بوجود محاولات للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات لتأجيج الوضع لصالحهما لا سيما بعد احتجاجات 26 أغسطس/آب في سيئون التي تتمركز فيها المنطقة العسكرية الأولى.

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين

مناطق الحوثيين: اضطرابات قبلية مستمرة

شهدت مختلف المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين استمرار التوترات القبلية خلال شهر أغسطس/ آب، في نمط متصاعد خلال الأشهر الأخيرة.

في البيضاء، نصب عدد من أبناء القبائل المحلية (يُعتقد أنهم جنود سابقون في اللواء 173 مشاة التابع للحكومة) كمينًا لمركبة حوثية في منطقة زلقة بمديرية ناطع شمال البيضاء، وأطلقوا النار على سيارة إمداد عسكرية تابعة للحوثيين مما أدى إلى إصابة سائقها بجروح خطيرة. كما اندلعت اشتباكات بين الحوثيين وبيت الجوفي من قبيلة قيفة في قرية الحطام بمديرية رداع غربي البيضاء، في 18 أغسطس/آب، إثر منع الحوثيين مسلحين قبليين من بيت الجوفي إطلاق النار على منزل بيت القاضي في رداع محاولين استهداف قيادي عسكري ردًا على مقتل أحد أفرادهم في مدينة مأرب على يد مسلح من بيت القاضي. أسفرت الاشتباكات عن مقتل رجل من بيت الجوفي وإصابة آخر.

كما داهم 20 مسلحًا حوثيًا منزل شيخ قبلي محلي يدعى جمال المعيضي في منطقة بيت بوس جنوب مدينة صنعاء بتاريخ 12 أغسطس/آب، واختطفوه متسببين بالذعر بين النساء والأطفال في المنزل -حسب تصريح شقيقه للإعلام المحلي. أفادت التقارير أن المعيضي محتجز في مكان مجهول عقابًا له على رفضه تجنيد مقاتلين جدد.

كما اندلع نزاع في 24 أغسطس/آب على أراضٍ زراعية بين قبيلة الفقمان المتفرعة من قبيلة همدان وقبيلة آل حمد المتفرعة من ذو حسين جنوب مديرية الحزم، أودت بحياة عبدالواحد العجي بن منيف، أحد وجاهات قبيلة آل حمد. تم الاتفاق على هدنة لثمانية أيام بعد تدخل زعماء قبائل نافذين من قبيلتي همدان وبني نوف لوقف النزاع. من المتوقع أن يؤثر النزاع سلبًا على المجتمع القبلي والمدني في المنطقة، بالنظر إلى أن طرفيه من أكثر القبائل نفوذًا في الجوف.

سجن دكتور جامعي على إثر مطالبته بدفع الرواتب

أُخفي الدكتور الجامعي إبراهيم الكبسي -المنحدر من الهاشميين -قسرًا في صنعاء بعد دعوته إلى إضراب مفتوح لموظفي القطاع العام لحين سداد رواتبهم. أفادت تقارير باختطافه على يد الحوثيين عقب منشور له على فيسبوك تلقى على إثره تهديدات بسبب كتاباته. أُطلق سراحه فيما بعد وسُمح له بالعودة إلى منزله، لكنه لم يُدلِ بأي تصريحات علنية بعدها. هذه الحادثة تأتي في سياق تنامي الاستياء بسبب عدم سداد الرواتب، في ظل إلقاء الحوثيين اللائمة على أطراف أخرى، ففي 16 أغسطس/آب نظم مئات الموظفين مظاهرة أمام مكتب الأمم المتحدة في صنعاء للمطالبة بسداد رواتبهم المتأخرة، أعقبه خطاب متلفز لزعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي في 23 أغسطس/آب حذر سكان المناطق الخاضعة لسيطرة جماعته من المطالبة بالرواتب والخدمات، زاعمًا أن مثل هذه الدعوات غطاء لتأجيج الاضطرابات ونشر الفوضى. لم تكن هذه المرة الأولى التي يطلق فيها زعيم الحوثيين هكذا تحذيرات.

روسيا تستقبل ممثلي الحوثيين في موسكو

سافر وفد حوثي برئاسة كبير مفاوضي الجماعة محمد عبدالسلام إلى موسكو في 10 أغسطس/آب للقاء نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، الذي أشرف على الملف اليمني في السنوات الماضية. ضم الوفد محافظ البنك المركزي اليمني في صنعاء هاشم إسماعيل بعد زيارة أخرى لطهران في يونيو/حزيران. أشار عبدالسلام في مقابلة معه بعد الزيارة إلى حدوث "تغييرات حقيقية في الموقف الروسي وإدراك أن اليمن يستطيع أن يكون مؤثرًا استراتيجيًا"، علمًا أنه قد سبق له زيارة روسيا عدة مرات آخرها عام 2019. بوغدانوف كان قد التقى بالسفيرين الإماراتيين والسعوديين المعتمدين لدى روسيا في 18 أغسطس/ آب و1 سبتمبر/ أيلول، حيث أشار تصريح من الاجتماع الأخير إلى أن المناقشات تطرقت للأحداث الجارية في اليمن.

قوات موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي تتجول في منطقة الخبر المرقشة قرب مدينة شقرة بمحافظة أبين في إطار عملية سهام الشرق، تاريخ 23 آب/ أغسطس 2022// صورة لمركز صنعاء.

التطورات العسكرية والأمنية

القوات الموالية للإمارات تربح الجولة الثانية من معركة شبوة

تُعد الاشتباكات ضمن أطراف مجلس القيادة الرئاسي في محافظة شبوة -أي بين القوات الموالية للإصلاح والقوات المدعومة من الإمارات -من أبرز التطورات العسكرية التي شهدها اليمن في شهر أغسطس/آب. تُعزى الأسباب الجذرية للقتال إلى الأحداث الواقعة أواخر يوليو/تموز حين أسفرت الاشتباكات بين قوات الأمن الحكومية الموالية للإصلاح وقوات دفاع شبوة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي عن محاولة اغتيال القائد الموالي للإصلاح عبدربه لعكب في 19 يوليو/تموز، الذي تعتبره الإمارات زعيم التيار المعارض لوجودها. حينها، أصدر المحافظ المدعوم من الإمارات عوض بن الوزير العولقي قرارًا بإيقاف لعكب وقائد اللواء الثاني من قوات دفاع شبوة وجدي باعوم، بعد تكليفه من قِبل مجلس القيادة الرئاسي باتخاذ إجراءات لنزع فتيل التوتر. أصدر العولقي قرارًا في 6 أغسطس/آب بتعيين العقيد أحمد ناصر الأحول بديلًا لعبدربه لعكب، إلا أن قوات الأمن الخاصة منعت "الأحول" من دخول معسكر الشهداء غرب عتق مشددة على أن المحافظ قد تجاوز صلاحياته وأن مثل هذه التعيينات لا يمكن أن تصدر إلا عن وزير الداخلية إبراهيم حيدان الذي أبطل بدوره قرار العولقي.

اندلعت في 8 أغسطس/آب اشتباكات عنيفة على نطاق واسع في عتق بين القوات الموالية للإصلاح من جهة وألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة من جهة أخرى، على إثر مقتل قائد قوات التدخل السريع بمحور عتق العسكري الموالي للإصلاح العقيد أحمد لشقم الباراسي (الذي شارك في اشتباكات تموز/يوليو) عند نقطة أمنية جديدة قرب جولة الثقافة. لقي لشقم حتفه بعد اندلاع اشتباكات بين ألوية العمالقة واللواء 30 مشاة بمحور عتق العسكري، وحشد العناصر المؤيدون للإصلاح في صفوف القوات الحكومية بمأرب بشكل مستقل والالتقاء بقوات الأمن الخاصة في عتق، قبل أن يتم صدهم في 8 و10 أغسطس/آب. نجحت قوات دفاع شبوة بالسيطرة على معسكر حنيشان العسكري التابع لمحور عتق العسكري الموالي للإصلاح في 8 أغسطس/آب بعد معارك قتالية عنيفة.

في نفس اليوم (أي 8 آب/أغسطس) وفي محاولة لحل الأزمة، عقد مجلس القيادة الرئاسي اجتماعًا طارئًا لبحث التطورات الأمنية في شبوة على أمل تهدئة الوضع من خلال تعيينات جديدة في قيادة الجيش والشرطة والأمن لأفراد يتشاركون نفس التوجه السياسي للمعفيين من مناصبهم. عُيِّن العميد الركن عادل علي بن علي هادي المصعبي قائدًا لمحور عتق العسكري واللواء 30 مدرع خلفًا للعميد الركن عزيز العتيقي، إلى جانب تعيين العميد الركن فؤاد محمد سالم النسي مدير عام لشرطة محافظة شبوة بدلًا عن العميد عوض الدحبول. كما عُيِّن العقيد مهيم محمد ناصر قائدًا لقوات الأمن الخاصة خلفًا للعميد الركن عبدربه لعكب.

رغم هذه الجهود، استمرت الاشتباكات العنيفة في مدينة عتق يومي 9 و10 أغسطس/آب، تلى ذلك خطاب للمحافظ عوض العولقي طالب من خلاله عددًا من القيادات العسكرية والأمنية بالمحافظة بوقف القتال واصفًا انخراطهم في تلك المعارك بالتمرد المباشر. سرعان ما تحول مسار الاشتباكات لصالح العولقي بعد انخراط اللواء 11 واللواء 12 عمالقة بشكل كامل في المعارك (بدعم جوي من الطائرات المسيّرة الإماراتية) على إثر تعرض مواقع تستضيف القوات الإماراتية لهجوم من بينها مطار عتق ومنزل المحافظ. في 10 أغسطس/آب، انسحب مقاتلون من مختلف الألوية التابعة للإصلاح من عتق وانتشر مكانهم مقاتلو القبائل المحلية في نقاط التفتيش الرئيسية، في حين سلّم عناصر قوات الأمن الخاصة في مديرية رُضُم معسكرهم ونقاط التفتيش الأمنية التابعة لهم إلى اللواء الثاني مشاة بحري بعد اتفاق توسط فيه زعماء قبائل. كما سيطرت القوات المدعومة إماراتيًا على معسكر اللواء الثاني مشاة جبلي وجميع نقاط التفتيش في مديرية ميفعة، وبحسب ما تداولته التقارير فرّت قيادات الجماعات الموالية للإصلاح من شبوة إلى مأرب وعاد أغلبية الجنود المقاتلين في صفوفهم إلى منازلهم أو فروا إلى مناطق أخرى من المحافظة.

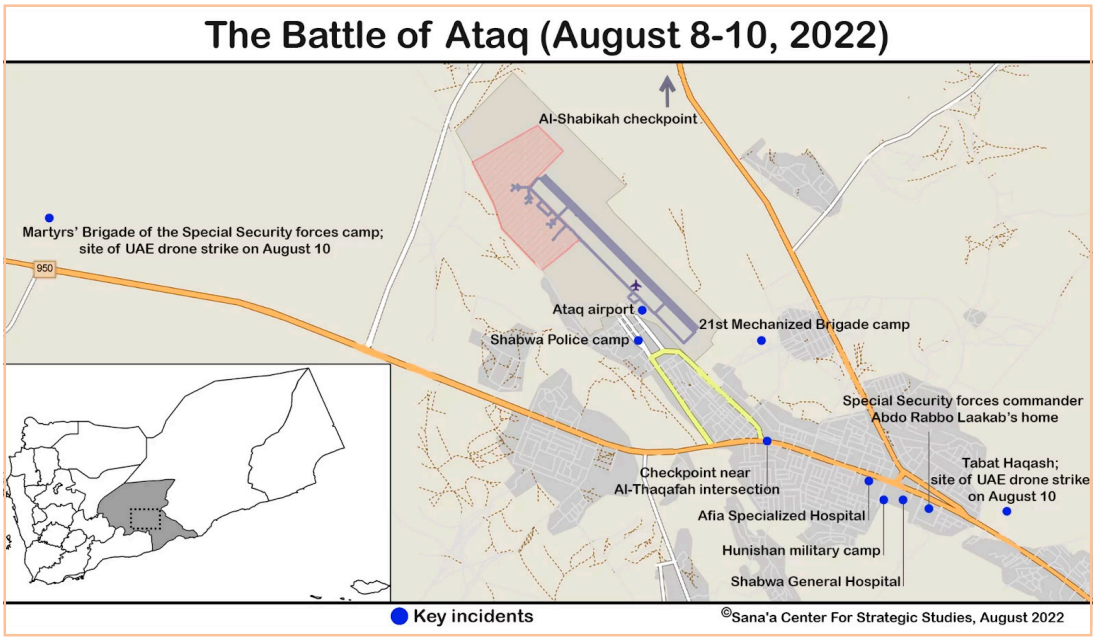

في 12 أغسطس/آب قصفت القوات الموالية للإصلاح المتمركزة في صحراء خارج عتق مواقع لقوات أحد ألوية العمالقة في معسكر مُرة ومنطقتي نوخان والشبيكة شمال عتق، تُوج باندلاع معارك قتالية بين الطرفين بعد رد لواء العمالقة على الهجوم. في اليوم نفسه، اندلعت اشتباكات عنيفة في منطقة النقعة قرب حقول نفط عياذ في مديرية جردان استخدم فيها كلا الطرفين الأسلحة الثقيلة من بينها طائرات مسيّرة استهدفت مواقع المؤيدين للإصلاح، حسب ما تداولته تقارير. استفاد عناصر لواء العمالقة من الدعم الجوي الإماراتي للتقدم صوب حقول النفط، ومن جانبها وصلت قوات لواء دفاع شبوة المدعومة إماراتيًا إلى الطريق الدولي الرابط بين شبوة والعبر بحضرموت في 15 أغسطس/آب. بعد أقل من أسبوع، وتحديدًا 21 أغسطس/آب، سيطرت ألوية العمالقة على مواقع مهمة في شمال شبوة منها مفرق خشم رميد على الطريق الاستراتيجي بين شبوة وحضرموت وحقول النفط في منطقتي عرماء وجردان رغم صدور أوامر من مجلس القيادة الرئاسي بوقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات.

في أواخر أغسطس/آب، بدا أن وتيرة القتال في شبوة قد تراجعت رُغم زعم قوات الأمن الموالية للمحافظ العولقي في 27 أغسطس/آب إحباط هجوم بعبوة ناسفة استهدف موكب المحافظ على الطريق الرابط بين مديريتي عتق ونصاب. إجمالًا، لا توجد أرقام دقيقة عن عدد ضحايا المعارك القتالية في شبوة لكن المؤكد أنها حصدت حياة العشرات، وذكرت وكالة أسوشيتد برس أن 35 شخصًا لقوا حتفهم. وبحسب معطيات مكتب الصحة في محافظة شبوة، قُتل 19 شخصًا وأصيب 82 آخرين، بينهم سبعة قتلى و30 جريحًا من المدنيين، غير أن هذه التقديرات قلّصت عدد الضحايا من القوات الموالية للإصلاح، بحكم خضوع المستشفيات الرئيسية في المحافظة لسيطرة الجماعات المدعومة إماراتيًا. تكهّن البعض باتساع رقعة القتال إلى وادي حضرموت الخاضع لسيطرة الإصلاح، لكن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي وجّه ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة بالبقاء داخل الحدود الإدارية لشبوة وحذر من عدم تقيد أي قوة عسكرية أو أمنية بتعليمات محافظ شبوة حيث ستُعد في تلك الحالة قوات متمردة.

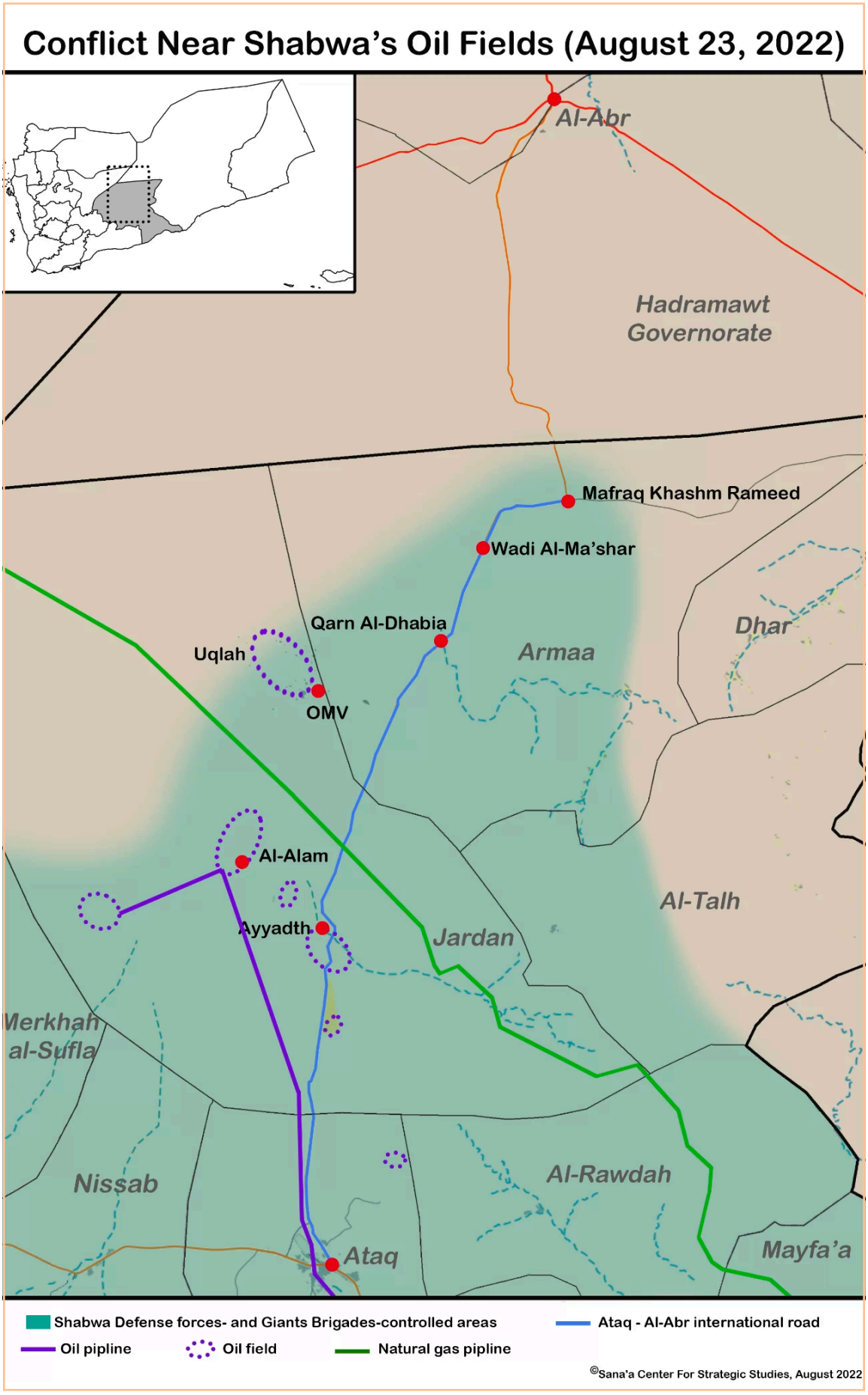
Conflict Near Shabwa's Oil Fields (August 23, 2022)
Al-Abr
Hadramawt Governorate
Mafraq Khashm Rameed
Wadi Al-Ma'shar
Qarn Al-Dhabia
Uqlah
OMV
Armaa
Dhar
Al-Alam
Ayyadth
Jardan
Al-Talh
Merkhah al-Sufla
Nissab
Al-Rawdah
Ataq
Mayfa'a
Shabwa Defense forces- and Giants Brigades-controlled areas
Ataq - Al-Abr international road
Oil pipline
Oil field
Natural gas pipline
©Sana'a Center For Strategic Studies, August 2022

أبين

إلى جانب الاشتباكات المندلعة في شبوة، أدت تحركات القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين المجاورة إلى ترجيح كفة الأمور على خطوط المواجهة (القائمة منذ فترة طويلة) لصالح الحزب الانفصالي. بعد أيام من تراجع حدة القتال في شبوة، وتحديدًا في 23 أغسطس/آب، شرع المجلس الانتقالي بنشر قواته نواحي شرق محافظة أبين الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية الموالية للإصلاح -تحت غطاء حملة لمكافحة الإرهاب -وواصل العملية العسكرية رُغم صدور أوامر من رئيس مجلس القيادة الرئاسي الصريحة بوقفها. في يوم واحد فقط، سيطرت القوات الموالية للانتقالي على مدينة شقرة الساحلية المعقل الرئيسي للحكومة في اشتباكاتها مع المجلس خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى أحور والطريق المؤدي إلى وسط أبين. سلمت القوات المشتركة لمحور أبين العسكري مدينة شقرة بعد التوصل إلى اتفاق بوساطة محلية ينص على انسحاب القوات الموالية للحكومة، مقابل السماح لقوات الأمن الخاصة الموالية للحكومة وقوات الأمن العام بالعودة إلى معسكراتها في زنجبار عاصمة أبين. في 27 أغسطس/آب، صرّح المحافظ أبو بكر حسين بأن قادة المجلس الانتقالي والقادة الموالين للحكومة اتفقوا على مكافحة الإرهاب معًا تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي ووزارتي الدفاع والداخلية، وبدا أن ألوية العمالقة المدعومة إماراتيًا تنسق نشر قوات مشتركة على نقاط التفتيش في أبين مع القوات التابعة للمجلس الانتقالي وألوية الحماية الرئاسية التابعة للحكومة.

يبدو أن التقسيم الجديد للمناطق في أبين يأتي كخطوة جزئية نحو تنفيذ اتفاق الرياض المبرم عام 2019، والذي سعى إلى نزع فتيل التوترات على الجبهات في أبين وتوحيد صفوف المجلس الانتقالي والقوات الموالية للحكومة. الملفت هو ترؤس قائد قوات التحالف بقيادة السعودية، محمد ناصر الفهادي، وفدًا عسكريًا لزيارة ألوية الأماجد التابعة للتحالف شمالي أبين؛ فيما بدا كرسالة سياسية إلى المجلس الانتقالي بالبقاء خارج المنطقة (بعد تعزيز المجلس الانتقالي نشر قواته في جميع أنحاء أبين)، حيث إن تمركز قوات المجلس الانتقالي شمالي أبين قد يهدد بدخول قوات الحوثيين على خط الصراع وهو ما لا تريده السعودية.

على صعيد آخر، استمرت المعارك القتالية بين قوات الحوثيين والقوات الموالية للحكومة والمقاومة الجنوبية شمالي أبين في اشتباكات متفرقة على طول الجبهات في عقبة ثرة بمديرية لودر. ظهرت انفراجة لتحسين الوضع الإنساني في 18 أغسطس/ آب بعد نجاح جهود الوساطة المحلية بقيادة الشيخ ياسر جحلان من مديرية مكيراس بإعادة فتح طريق الحلحل الرابط بين مديرية مكيراس ومديرية لودر بأبين، حيث اتفق الحوثيون وقوات المقاومة الجنوبية على فتح الطريق أيام الاثنين والأربعاء والجمعة والسبت بين السادسة صباحًا والسادسة مساءً. إلا أن الانفراجة لم تدم طويلًا مع تفجير الحوثيين جسر على طريق عقبة الحلحل الاستراتيجي ردًا على إعادة المجلس الانتقالي نشر قواته في أبين خشية أن تتحرك تلك القوات شمالًا باتجاه مُكيراس.

خروقات في الهدنة

جرت اشتباكات طفيفة وإعادة لنشر القوات عبر مختلف خطوط المواجهة خلال فترة سريان الهدنة رغم تمديدها في 2 أغسطس/ آب. وقع أول خرق كبير للهدنة في 29-28 أغسطس/ آب بعد هجوم شنه الحوثيون على وادي الضباب غربي تعز سعيًا لوضع أيديهم على آخر طريق مؤدي إلى المدينة تسيطر عليه الحكومة. كما حضرت القيادات الحوثية العديد من العروض العسكرية الكبيرة طوال شهر أغسطس/آب، مع تعزيزات كبيرة في صفوف قوات الحوثيين المتمركزين في الحديدة نهاية الشهر، وهو ما أثار شجب بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في 30 أغسطس/آب.

تعز

وقع أول خرق كبير في الهدنة المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة في 28 أغسطس/ آب بمنطقة الضباب على أطراف مدينة تعز، حين شن الحوثيون هجومًا استمر لساعات بغية وضع أيديهم على الطريق الرئيسي الوحيد الرابط بين المدينة والعاصمة المؤقتة عدن. جاءت هذه الخطوة المباغتة بعد أسابيع من التحشيد العسكري حول تعز، الذي يحتمل أنه كان مدفوعًا بمخاوف من تحرك قوات طارق صالح المتمركزة في الساحل الغربي وتنفيذها عملية عسكرية بالتنسيق مع محور تعز العسكري الموالي للإصلاح لاستهداف المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في تعز، منها منطقة الحوبان الصناعية التي تمثل شريانًا رئيسيًا لإيرادات الضرائب بالنسبة للحوثيين. أسفر هجوم الحوثيين عن مقتل 10 جنود حكوميين على الأقل، ما دفع الحكومة للانسحاب من لجنة التنسيق العسكرية المدعومة من الأمم المتحدة في 30 أغسطس/آب. أكدت خطوة الحوثيين الرأي القائل بأن تعز ستكون على رأس أولوياتهم إذا ما انهارت الهدنة، رغم المؤشرات الأخرى التي تُنبئ باحتمال استئناف المعارك للسيطرة على حقول النفط في محافظة مأرب التي تشهد تعبئة لقوات الجماعة.

على صعيد آخر، واصل محور تعز العسكري حملة ممنهجة طوال شهر أغسطس/ آب لإخلاء الوحدات العسكرية من المباني المدنية في تعز بناء على أوامر مباشرة من وزير الدفاع السابق محمد علي المقدشي وقائد المقاومة الوطنية طارق صالح، حيث أخلت قوات المحور العسكري مدرسة أحمد فرج شمال غربي المدينة في 3 أغسطس/آب، وأخلى اللواء الخامس حماية رئاسية مبنى كلية الطب بجامعة تعز بمديرية صبر الموادم في 9 أغسطس/آب وسلمته للبرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن. لطالما شكلت سيطرة المسؤولين والقوات العسكرية على المباني والمنازل المدنية مشكلة في اليمن، وتباينت مستويات نجاح المحافظات في معالجة المشكلة ضمن حدود مناطقها. باءت المبادرات السابقة في تعز الرامية إلى إخراج العناصر العسكرية من تلك المباني بالفشل، الأمر الذي دفع الحملة الجديدة إلى تنفيذ اعتقالات لإنفاذ القرار، ومن المرجح أن زيارة صالح للمدينة وتأييده تلك الجهود حشدت الدعم المحلي له ومجلس القيادة الرئاسي.

الحديدة

أصدرت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بيانًا في 30 أغسطس/آب أعربت من خلاله عن "قلق شديد" بشأن "الوجود العسكري الضخم في مدينة الحديدة"، واعتُبر ذلك انتقاد مباشر ونادر لأنشطة الحوثيين من قبل البعثة.

في سياق آخر، تزايدت مضايقات السلطات الإريترية للصيادين اليمنيين مؤخرًا، حيث زعمت سلطات الحوثيين احتجاز السلطات الإريترية 139 صيادًا يمنيًا. منحت محكمة تحكيم دولية اليمن حق السيادة على جزيرة حنيش عام 1998، بعد نزاع دام سنوات بين اليمن وإريتريا، لكن الأخيرة لا تزال تنازع على عدد من الجزر وحقوق الصيد في البحر الأحمر حيث اختطفت قواتها البحرية مئات الصيادين اليمنيين وصادرت قواربهم منذ بداية حرب اليمن.

الضالع

استمرت المعارك المندلعة في الضالع بين الحوثيين من جهة والقوات الموالية للحكومة والمقاومة الجنوبية من جهة أخرى طوال شهر أغسطس/ آب، مع تداول أنباء عن وقوع اشتباكات وقصف في مديريتي قعطبة ومريس. كثف الحوثيون بشكل ملحوظ هجماتهم بالطائرات المسيّرة على الجبهات في الضالع، حيث استهدفت طائرة مسيرة حوثية موقع اللواء الثاني صاعقة الموالي للحكومة في منطقة حجر بتاريخ 18 أغسطس/آب، وقيل إن غارات أخرى بطائرات مسيّرة ألحقت الضرر بعدد من منازل المدنيين. أفادت تقارير عن استخدام الحوثيين الطائرات المسيّرة مرة أخرى في 21 أغسطس/آب لاستهداف القوات الموالية للحكومة في مديرية قعطبة وباب غلق وحبيل العبدي. إلى جانب سلسلة هجمات بالطائرات المسيّرة (خلال الفترة من 25 إلى 27 أغسطس/آب) على مواقع القوات الحكومية في منطقتي بيطار والجاب بجبهة حجر، وفي منطقة تبة عثمان منطقة الفاخر، ما أسفر عن مقتل جندي واحد من القوات الموالية للحكومة وإصابة آخرين.

الألغام الأرضية

تظل الألغام الأرضية مشكلة قاتلة في العديد من المناطق، مع تزايد أعداد الضحايا نتيجة تدفق المدنيين إلى المناطق المتاخمة لخطوط المواجهة. أفادت تقارير عن سقوط ضحايا من المدنيين بمديرية الزاهر في محافظة البيضاء بانفجار الألغام، حيث لقي مدني واحد مصرعه في مديرية الصومعة بالمحافظة في 1 أغسطس/آب. تشكل الألغام أكبر تهديد على حياة السكان المدنيين بمحافظة الحديدة، حيث قُتل وأُصيب ما لا يقل عن خمسة مدنيين في حوادث متفرقة بمديريات الدريهمي والتحيتا والحالي وبيت الفقيه. أما في مأرب، فقد لقي طفلان مصرعهما بتاريخ 11 أغسطس/ آب بانفجار لغم أرضي أحضره أحدهما إلى المنزل، يشتبه بأن سيول الأمطار جرفته إلى المنطقة، أُصيب رجل وطفل آخر بجروح بالغة نتيجة الانفجار.

شحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي مُحملة بدقيق القمح تُفرغ حمولتها في ميناء الحديدة، تاريخ 25 يونيو/حزيران// مصدر الصورة: عبدالجبار زياد

الاقتصاد

تضاؤل مخزون اليمن من الحبوب وبرنامج الأغذية العالمي يؤمن شحنة جديدة من أوكرانيا

خلال اجتماعه مع الغرفة التجارية والتجار والمستوردين في عدن في 23 أغسطس/آب، صرح وزير الصناعة والتجارة في الحكومة اليمنية محمد الأشول أن مخزون اليمن من القمح يكفي لتغطية استهلاك أربعة أشهر، مضيفًا أن اليمن بصدد إنشاء خطوط إمداد لاستيراد القمح من عدة دول بما في ذلك رومانيا وفرنسا، منوهًا للنقاشات الجارية لاستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا عبر تركيا. أظهرت وثيقة يُزعم أنها مسربة من وزارة التجارة والصناعة في 12 أغسطس/آب أن اليمن يمتلك 176 ألف طن من القمح، وهي كمية تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية لمدة شهرين ونصف، وتشمل الكمية 70 ألف طن من المخزون الحالي، إضافة إلى 106 آلاف طن يُزمع استيرادها في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول.

أعلن برنامج الأغذية العالمي، في 30 أغسطس/آب، مغادرة سفينة شحن -مستأجرة من البرنامج تحمل 37 ألف طن متري من حبوب القمح -أحد الموانئ الأوكرانية في طريقها إلى اليمن، حيث ستُطحن الحبوب إلى دقيق في تركيا قبل استئناف رحلتها إلى اليمن، بناء على الاتفاق المبرم في 22 يوليو/ تموز بين موسكو وكييف (تحت رعاية الأمم المتحدة وأنقرة) بهدف استئناف تصدير شحنات الحبوب الذي توقف بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. جدير بالذكر أن اليمن استورد 45% من احتياجاته من القمح من روسيا وأوكرانيا خلال العام الماضي، وتعد شحنة الحبوب التي غادرت أوكرانيا في 30 أغسطس/ آب الثانية من نوعها في إطار المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط.

في تقرير الأمن الغذائي الخاص باليمن لشهر أغسطس/آب، أشار برنامج الأغذية إلى تنامي صعوبة حصول اليمنيين على الغذاء مع ارتفاع الحد الأدنى لسعر السلة الغذائية على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية بنسبة 74% و 38% في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والحوثيين، على التوالي. اضطر برنامج الأغذية إلى تخفيض المساعدات الغذائية التي يقدمها لدورة التوزيع الرابعة لعام 2022 بسبب نقص التمويل.

الحكومة والأمم المتحدة تبحثان سبل خفض تكلفة الاستيراد

عقد وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ البنك المركزي اجتماعًا في 4 أغسطس/ آب مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة سبل خفض كُلفة التأمين على السفن التجارية التي تدخل الموانئ اليمنية. ذكر بيان صادر عقب الاجتماع أن تكلفة تأمين الشحنات البحرية ارتفعت بنحو 16 ضعفًا مقارنة بفترة ما قبل الصراع، نتيجة تصنيف الموانئ اليمنية كموانئ ذات "مخاطر عالية".

طُرح خلال الاجتماع فكرة قيام الحكومة بإيداع مبلغ التأمين لدى نادي المملكة المتحدة للحماية والتعويض بلندن (وهو تكتل يضم شركات تأمين متعددة الجنسيات) بهدف تقليص رسوم التأمين على السفن التجارية التي تدخل الموانئ اليمنية، حيث سيساعد ذلك على خفض تكاليف الاستيراد التي يتكبدها التجار، وهي وفورات يمكن أن تخفف وطأة ارتفاع الأسعار على المستهلكين لاحقًا.

انخفاض أسعار البنزين وتحسن معدل وفرة الديزل في مناطق الحوثيين

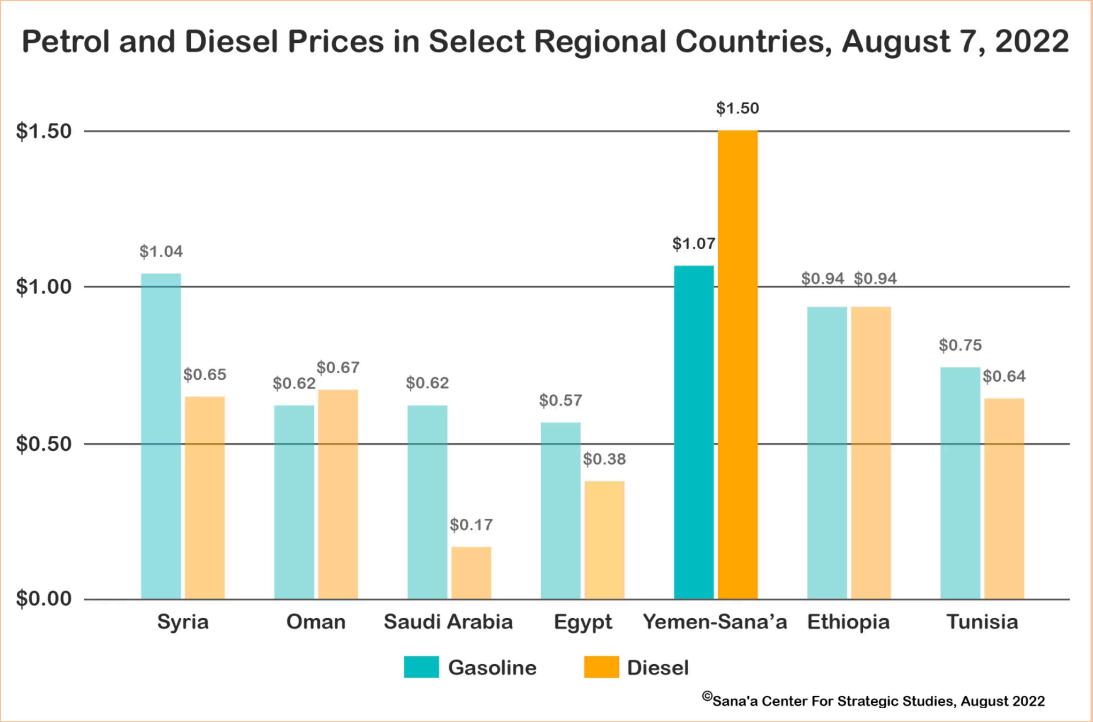

خفضت شركة النفط اليمنية في صنعاء، 6 أغسطس/آب، السعر الرسمي للبنزين بنسبة 14% (أي من 700 إلى 600 ريال للتر الواحد) وسعر الديزل بنسبة 8% (أي من 750 إلى 690 ريالًا للتر)، استجابة لانخفاض أسعار الوقود عالميًا. رغم ذلك، لا ينتفي عبء أسعار الوقود المرتفعة (لا سيما الديزل) في مناطق الحوثيين -التي تُعد الأعلى في المنطقة – ما قد يدل على أن الجبايات والضرائب التي يفرضها الحوثيون على واردات ومبيعات الوقود تعد مُربحة للغاية بالنسبة لهم.

في سياق متصل، تراجعت حدة النقص في مادة الديزل داخل المناطق الخاضعة للحوثيين في أعقاب تمديد الهدنة في 2 أغسطس/آب، إلا أن السلطات الحوثية واصلت توجيه أصابع الاتهام إلى التحالف الذي تقوده السعودية بمنع سفن الوقود من تفريغ حمولتها في ميناء الحديدة والتسبب في نقص إمدادات المشتقات النفطية.

بحسب ما أشارت إليه الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء في وقت سابق، يحتمل أن ناقلات الوقود التي وصلت إلى مناطق الحوثيين خلال فترة الهدنة حملت من الديزل ما يكفي لتلبية الطلب العادي في السوق، بالتالي لا يُستبعد أن يكون نقص الإمداد في السوق خطوة متعمدة من جانب شركة النفط اليمنية في صنعاء تسعى من ورائها للحد من إمدادات الديزل في محطات الوقود الرسمية وتعزيز مخزونها الاستراتيجي من الوقود لتدعيم عملياتها العسكرية، وينعكس ذلك في النقص المتكرر في إمدادات الوقود والتفاوتات الكبيرة في الأسعار بين محطات الوقود الرسمية والتجارية والسوق السوداء.

الارتفاع المتوقع للريال اليمني يثبط اهتمام البنوك بشراء العملات الأجنبية

ظل سعر صرف الأوراق النقدية الجديدة والقديمة من الريال اليمني مستقرًا نسبيًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والحوثيين طيلة شهر أغسطس/ آب، مع تسجيل ارتفاع نسبي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عقب زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى الإمارات والسعودية، إذ بلغ متوسط سعر تداول الأوراق النقدية الجديدة للريال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بداية الشهر 1166 ريالًا للدولار، وارتفعت القيمة بنسبة 5% خلال الشهر ليبلغ سعر التداول 1110 ريالات للدولار بحلول نهاية الشهر. بالمقابل، بلغ سعر تداول الأوراق النقدية القديمة من الريال في المناطق الخاضعة للحوثيين حوالي 560 ريالًا للدولار، مع تذبذب ضمن نطاق ضيق.

في سياق متصل، عقد البنك المركزي اليمني في عدن أربعة مزادات لبيع العملات الأجنبية خلال شهر أغسطس/ آب، عرض فيها ما مجموعه 120 مليون دولار على البنوك التجارية بواقع 30 مليون دولار في كل مزاد. بلغت نسبة التغطية أي إجمالي الطلبات المقدمة من مبالغ المزادين الأولين) اللذين عُقدا في 7 و14 أغسطس/ آب على التوالي (المُعلن عنها 100%، إلا أن نسبة مشاركة البنوك التجارية تراجعت بعد ذلك حيث بلغت 66% فقط في المزاد الثالث الذي عُقد في 21 أغسطس/ آب، بينما سجل المزاد الرابع والأخير للشهر المشار إليه المقام في 30 أغسطس/أب (وبعبارة أخرى المزاد الثالث والثلاثين في عام 2022) أسوأ أداء لهذا العام، حيث جرى بيع 20% فقط من مبلغ المزاد المُعلن عنه. ويبدو أن التكهنات بارتفاع قيمة الريال مجددًا شكل عاملًا مهمًا في تثبيط مشاركة البنوك، كونه يقلل من هامش قيمة سعر العملة التي تجنيه البنوك بين سعر الصرف التفضيلي المعروض في المزادات وسعر الصرف المتداول في السوق الموازية. يذكر أن البنك المركزي اليمني في عدن اعتمد حتى نهاية يونيو/حزيران على مزادات العملات الأجنبية (عبر تقديم العطاءات باستخدام منصة Refinitiv) لتخصيص 537 مليون دولار أمريكي لتمويل واردات السلع الأساسية من خلال مزادات العملات الأجنبية.

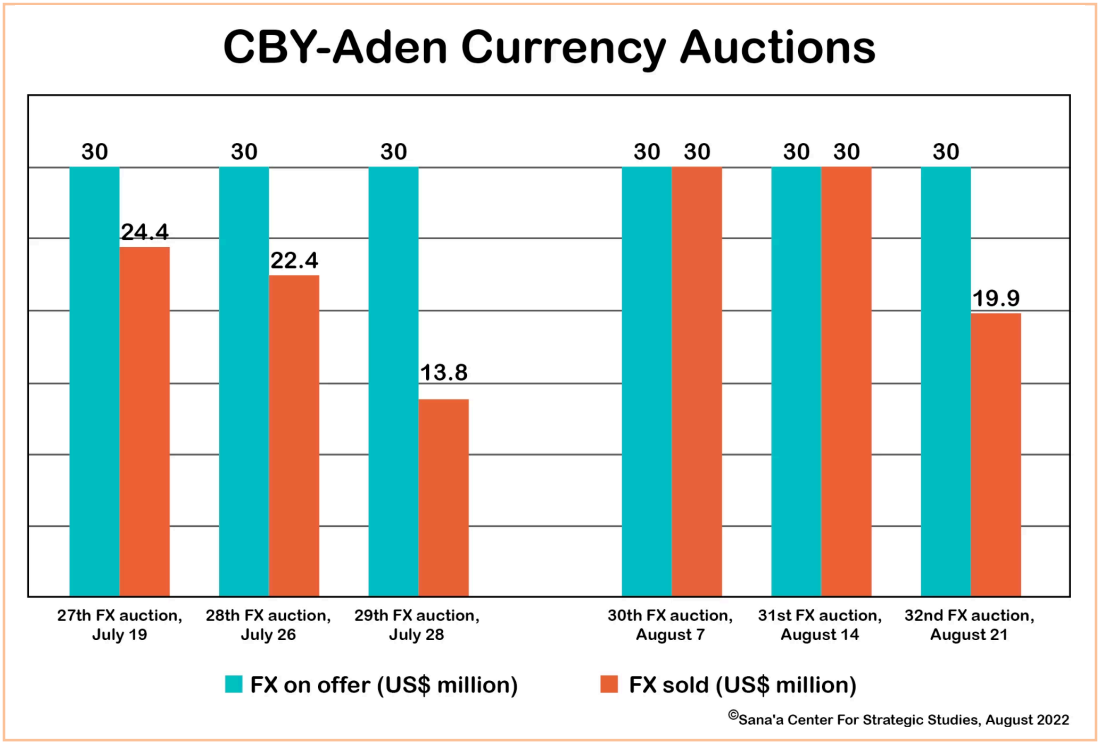

توجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى الإمارات في 15 أغسطس/ آب، ثم إلى السعودية في 20 من الشهر ذاته، حيث ركزت اجتماعاته في بعض جوانبها على تسريع تسليم حزمة الدعم الاقتصادي المتعهد بها من قِبل الدولتين بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي (مليارا دولار منها كدعم للبنك المركزي اليمني في عدن، ومليار دولار لدعم المشاريع الانمائية) في أعقاب تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/ نيسان. رافق العليمي في رحلته محافظ البنك المركزي أحمد غالب الذي صرّح (بحسب تقرير نشرته قناة الحدث السعودية في 20 أغسطس/آب) أنه سيتم ضخ الوديعة السعودية-الإماراتية للبنك المركزي في عدن "خلال الأيام القادمة"، مشيرًا إلى أن الدعم المالي سيساعد الحكومة على تحقيق الاستقرار المطلوب في سعر صرف الريال وتهيئة المناخ لإجراء إصلاحات عميقة. إلا أنه لم يتم الوفاء بالدعم المالي الذي جرى التعهد بحلول 31 أغسطس/آب، ولا يزال استقرار العملة معرضًا لخطر التذبذب بسبب تضاؤل فرص وصول البنك المركزي اليمني في عدن إلى احتياطيات النقد الأجنبي. تجدر الإشارة إلى أن الرياض وأبو ظبي طالبتا بتنفيذ إصلاحات إدارية كشرط للوفاء بالدعم المالي الذي تعهدتا به للبنك المركزي الخاضع لإدارة الحكومة.

الحكومة تعلن نمو إيراداتها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022

أشار تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية للبنك المركزي اليمني-عدن، الذي صدر في أغسطس/ آب عن النصف الأول من عام 2022، إلى أن الميزانية العامة للحكومة سجلت تحسنًا في وضعها المالي. ورغم الأخطاء التي تضمنها التقرير، تحققت الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء من الأرقام التالية:

- ارتفعت إيرادات النفط والغاز بنسبة 34%، حيث بلغت 739.3 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنة بـ 551.7 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. تُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الوقود العالمية، ولتبني الحكومة سياسة تقييم الميزانية العامة على أساس إيراداتها بالعملة الصعبة.

- ارتفعت الإيرادات غير النفطية (الضرائب والجمارك) بنسبة 238%، حيث بلغت 386 مليار ريال مقارنة بـ 114 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأشار التقرير إلى ارتفاع النفقات العامة حيث بلغت 1102 مليار ريال من 638 مليار ريال، وهو ما يمكن أن يُعزى أيضًا إلى التقديرات المنقحة للحكومة. حيث مثلت النفقات الجارية 99.4% من إجمالي النفقات العامة في النصف الأول من 2022، 33% منها كانت عبارة عن مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام.

أثارت الاشتباكات التي اندلعت منذ مطلع وحتى منتصف أغسطس/ آب في محافظة شبوة الغنية بالنفط واحتمال توسعها إلى محافظتي مأرب وحضرموت الغنيتين بالنفط مخاوف بشأن احتمال تعليق إنتاج النفط والغاز وتأثير ذلك على الإيرادات العامة. رغم احتواء آثار الاشتباكات على ما يبدو، أفادت وسائل الإعلام المحلية أن الاشتباكات أثرت بشكل مؤقت على إنتاج النفط في الحقل S2 في منطقة العقلة في مديرية جردان في شبوة. ولو حدث تعليق لإنتاج النفط والغاز على نطاق أوسع، فستكون له عواقب وخيمة على الإيرادات التي تجنيها الحكومة، ذلك لأن صادرات النفط، وإن كانت أقل بكثير مما كانت عليه قبل اندلاع الصراع، تشكل إلى حد بعيد أكبر مصدر محلي للإيرادات.

تعيين رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رئيسًا للجنة إيرادات وموارد الدولة

في 14 أغسطس/ آب، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي تشكيل اللجنة العليا للموارد المالية وتنمية الإيرادات. سيرأس اللجنة عضو مجلس القيادة ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزُبيدي. أثار التعيين انتقادات واسعة اعتبرت أن ذلك يزيد من تمكين الجماعة الانفصالية في المناطق التي يفترض بأنها خاضعة لسيطرة الحكومة، حيث تتفشى بالفعل مستويات عالية من تسرب الإيرادات العامة. بحسب تصريحات العليمي، ستتمتع اللجنة المشكلة حديثًا بالصلاحيات الكاملة فيما يتعلق بالموارد العامة، وستكون مكلفة بوضع خطط لزيادة قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات. أعلن مجلس القيادة الرئاسي في 31 يوليو/ تموز عزمه على تشكيل لجنتين رفيعتي المستوى، إحداهما للإيرادات المركزية والمحلية، والأخرى لمشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

البنك المركزي اليمني في عدن يسعى إلى تنظيم قطاع الصرافة

في 4 أغسطس/ آب، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن القرار رقم (58) لسنة 2022 بتعديل عدة مواد من القرار رقم (14) لسنة 2021 بشأن تنظيم قطاع الصرافة. تهدف التعديلات إلى تشديد متطلبات إصدار التراخيص لشركات الصرافة والحد من عددها في السوق من خلال رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والضمانات المالية والرسوم السنوية للتراخيص. ووفقًا للقرار، يتعيّن على شركات الصرافة امتلاك رأس مال يبلغ مليار ريال كحد أدنى من متطلبات رأس المال، وكذلك الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون ريال كتأمين نقدي لدى البنك المركزي اليمني عدن لضمان الالتزام بالقوانين، إضافة إلى دفع 20 مليون ريال كرسوم ترخيص سنوية. كما يتعيّن على شركات الصرافة التي تمتلك فروعًا تزيد عن تسعة، دفع مبلغ 100 مليون ريال إضافية 50- مليون ريال زيادة على رأس المال و50 مليون ريال كتأمين نقدي عن كل فرع إضافي. ويتعيّن على منشآت الصرافة -التي تُعرّف بأنها المنشآت ذات المالك الواحد والمنفذ الواحد -امتلاك مبلغ 500 مليون ريال كحد أدنى لرأس المال و150 مليون ريال أخرى كتأمين نقدي يُودع لدى البنك المركزي اليمني في عدن. كما ينبغي على وكلاء الحوالات، المرخص لهم قانونًا بالعمل في المناطق النائية فقط، امتلاك 100 مليون ريال كحد أدنى لرأس المال وإيداع 20 مليون ريال كتأمين نقدي. ومنح القرار شركات ومنشآت الصرافة حتى عام 2025 للوفاء بمتطلبات القرار.

تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من انتشار محلات الصرافة الصغيرة وتعزيز تنظيم القطاع، ما قد يساعد البنك المركزي اليمني-عدن من الناحية النظرية على الحد من المضاربة في سوق العملات. عانى اليمن من أزمة سيولة منذ عام 2016، ما أدى إلى هجرة ضخمة للتدفقات المالية من البنوك التجارية إلى محلات الصرافة، وحفز انتشارها الهائل. كان لهذا، بدوره، تأثير كبير على تقلب أسعار الصرف، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. في حين أن القرار يعد خطوة إيجابية لكبح جماح المضاربة المتفشية في سوق العملات، إلا أنه يتعارض مع اللوائح التي يطبقها الحوثيون في هذا القطاع. وبالنظر إلى أن معظم شركات الصرافة تعمل في جميع أنحاء البلاد، يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التنافس في مراقبة وتنظيم السوق، كما أنه من المشكوك فيه للغاية -نظرًا لقدرة البنك المركزي اليمني في عدن المحدودة على مراقبة القطاع -أن يتم تنفيذ اللوائح أو إنفاذها بشكل فعال.

في 10 أغسطس/ آب، أصدرت جمعية صرافي عدن، التي تمثل شركات الصرافة العاملة في المدينة، بيانًا طالبت فيه البنك المركزي اليمني بإعادة النظر في القرار. وقال البيان إن القرار الجديد سيضع أعباءً مالية كبيرة على قطاع الصرافة، وسيعمق الأزمات الاقتصادية والإنسانية المستشرية في البلاد، وسيؤثر سلبًا على الاستقرار المالي وسعر صرف الريال.

البنك المركزي اليمني في صنعاء يرفع متطلبات رأس المال ومعايير التملك لبنوك التمويل الأصغر

في 21 أغسطس/آب، أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء الذي يسيطر عليه الحوثيون قرارين يهدفان إلى تنظيم بنوك التمويل الأصغر. حيث رفع القرار رقم 2 لسنة 2022 الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لبنوك التمويل الأصغر العاملة في الدولة من 500 مليون ريال إلى 5 مليارات ريال. ومنح القرار بنوك التمويل الأصغر خمس سنوات لتلبية متطلبات رأس المال الجديد. وفي غضون عام واحد، ينبغي أن تحتفظ بنوك التمويل الأصغر بما لا يقل عن 2.6 مليار ريال، على أن تقوم بعد ذلك بنوك التمويل الأصغر بتخصيص ما لا يقل عن 25% سنويًا على مدى السنوات الأربع المقبلة لتلبية المتطلبات الجديدة. كما منح القرار مؤسسات التمويل الأصغر بحرية الوفاء بالمتطلبات باستخدام احتياطياتها المتراكمة. أما القرار الثاني، وهو القرار رقم (3) لسنة 2022، فقد عدل القرار رقم (12) لسنة 2010 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) لسنة 2009، الذي وضع شروطًا أكثر صرامة للشركاء وأصحاب مؤسسات الصرافة ليصبحوا مساهمين في بنوك التمويل الأصغر. وينص القرار على أنه لكي يكون الصرافون مؤهلون لذلك، يجب عليهم تصفية شركات الصرافة القائمة لديهم والتخلي عن التراخيص التي يمنحها البنك المركزي.

جاءت المتطلبات الجديدة التي فرضها البنك المركزي اليمني في صنعاء بعد إعلان البنك المركزي اليمني في عدن لوائح مماثلة في مارس/آذار، التي زاد بموجبها من متطلبات رأس المال للبنوك التجارية والإسلامية إلى 45 مليار ريال، وبنوك التمويل الأصغر إلى 5 مليارات ريال، خلال السنوات الخمس المقبلة. جاء الإعلان عن هذه اللوائح لرفع متطلبات رأس المال للمؤسسات المالية مدفوعًا بعدة عوامل. فقد تضاءلت بشكل كبير القيمة الحقيقية لرأس المال الذي تحتفظ به المؤسسات المالية حاليًا بمقتضى الأطر القانونية التي سُنت قبل اندلاع الصراع نظرًا للانخفاض الكبير في قيمة الريال. كما تنافس التجار ورجال الأعمال والصرافون للحصول على تراخيص للتحول إلى بنوك التمويل الأصغر، لكي يكون بمقدورهم استلام الودائع ومنح القروض المالية. ولا يسمح القانون للصرافين باستلام الودائع أو تقديم قروض ائتمانية، ومع ذلك، قامت محلات وشركات الصرافة منذ اندلاع الصراع بالعديد من المهام التي لا يحق لجهة سوى البنوك القيام بها بحسب القانون، وأصبحت المصدر المهيمن للسيولة النقدية في السوق.

الحكومة والحوثيون يتنافسان على قطاع الاتصالات

في 14 أغسطس/ آب، أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزُبيدي، عقب لقائه مع المدير العام للمؤسسة العامة للاتصالات وائل طرموم، على ضرورة نقل مراكز الاتصالات الوطنية إلى عدن. وأشار الزُبيدي إلى أن السلطات الحوثية تواصل السيطرة على قطاع الاتصالات واستخدام إيراداته لتمويل جهودها العسكرية. الزُبيدي هو رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يهيمن على الأمن في العاصمة المؤقتة. بدأت الحكومة في تكثيف الإجراءات لتأكيد سلطتها على قطاع الاتصالات في أبريل/ نيسان، عندما وجه مكتب نيابة الأموال العامة في عدن الشركة اليمنية العمانية يو (إم تي إن سابقاً) بدفع متأخرات قدرها 24.24 مليار ريال للسنوات 2015 و2016 و2017. وحين لم تمتثل الشركة، أوقفت الحكومة عمليات الشركة في عدن أواخر يونيو/حزيران، وبقي التعليق ساريًا حتى كتابة هذه السطور. كما طالبت الحكومة الشهر الماضي بالوصول إلى مركز التحكم التابع لشركة يمن موبايل، أكبر مشغل لشبكة الهاتف المحمول في البلاد، مدعية أنها تريد منع قوات الحوثيين من استخدام الشبكة لأغراض عسكرية.

في 16 أغسطس/آب، أصدرت اللجنة النقابية للمؤسسة العامة للاتصالات في صنعاء بيانًا اتهمت فيه وزارتي المالية والخدمة المدنية اللتين يسيطر عليهما الحوثيون بانتهاك القوانين وتقويض استقلال المؤسسة المالي والإداري، وهددت بالإضراب ردًا على ذلك. كانت الوزارتان اللتان يسيطر عليهما الحوثيون تحاولان التحكم في كيفية إنفاق المؤسسة العامة للاتصالات لميزانيتها وإدارة عمليات الاتصالات فيها، لكن القوانين واللوائح النافذة تمنح المؤسسة العامة للاتصالات الاستقلال المالي والإداري والتنظيمي الكامل. فهي لا تخضع لسلطة وزارة المالية فيما يتعلق بالرقابة على نفقات وإيرادات الوزارات والمؤسسات العامة، ولا اختصاص لوزارة الخدمة المدنية عليها فيما يتعلق بالموارد البشرية مثل غيرها من الجهات الحكومية. ووفقًا لبيان اللجنة النقابية، فإن الإجراءات التي اتخذتها وزارتا المالية والخدمة المدنية في صنعاء قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك ضياع الإيرادات واحتمال توقف خدمات الاتصالات والإنترنت عن شركات

المال والأعمال والشركات التجارية والمرافق الصحية والمواطنين بشكل عام. وحذرت اللجنة النقابية من أنها ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة للدفاع عن قطاع الاتصالات وموظفيه، بما في ذلك الإعلان عن إضراب كامل وفوري.

سلطات الحوثيين ترفع معدل الرسوم الدراسية

في 18 أغسطس/ آب، اتخذت هيئة الزكاة التابعة للحوثيين في المناطق التي يسيطرون عليها إجراءات تهدف إلى زيادة تكلفة الدراسة في المدارس الخاصة. بحسب ما ورد في وثيقة يزعم أنها مسربة وصادرة عن هيئة الزكاة التابعة للحوثيين في محافظة ذمار، سيكون على كل طالب يدرس في المدارس الخاصة دفع 1000 ريال. يذكر أن هيئة الزكاة التابعة للحوثيين قد استهدفت مجموعة واسعة من الموارد وقنوات الدخل في القطاعين العام والخاص بهدف جباية الأموال من المواطنين، مما أدى إلى تضخم أسعار المواد الضرورية والخدمات الأساسية.

تجمّع أصحاب المحلات التجارية والأكشاك على الشارع الرئيسي بمدينة الخوخة جنوب الحديدة لتنظيف الركام الذي خلفته الأمطار الغزيرة والفيضانات في المنطقة ، تاريخ 10 أغسطس/ آب 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أنور الشريف

التطورات البيئية

تأثر الآلاف بسبب سيول الصيف

استمر تأثير الفيضانات المدمرة على مختلف مناطق اليمن خلال شهر أغسطس/ آب، وأفادت تقارير عن تضرر ما لا يقل عن 51 ألف أسرة منذ أبريل/ نيسان 2022. ففي منتصف أغسطس/ آب، أعلن المتحدث باسم المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للحوثيين عن مصرع 91 شخصًا وتضرر ما يقرب من 25 ألف أسرة في المناطق الخاضعة لسلطتهم جراء الفيضانات والأمطار الغزيرة خلال الأيام القليلة الماضية. كما دُمر 140 منزلًا بالكامل وانهارت أسطح حوالي 1360 منزلًا، ليبلغ العدد الإجمالي للمنازل المتضررة نحو 5700 منزل.

تعرضت منازل واقعة في مختلف مناطق صنعاء إما لأضرار جزئية أو انهيار كلي، وتسببت الأمطار الغزيرة بأضرار جسيمة لأسطح عدة منازل في صنعاء القديمة، مع تخوف السكان من انهيار منازلهم في حال استمر هطول الأمطار. أما في شارع تونس جنوب حي الثورة انهار منزل يحتضن أربع أسر -دون الإبلاغ عن وقوع إصابات -الأمر الذي تسبب في تشرّدها وتكفل هيئة الزكاة التابعة للحوثيين بإيوائها بصفة مؤقتة. كما تسببت الأمطار الغزيرة في انهيار جزئي لمنزل مستأجر بحي الصعدي شرقي مديرية الصافية تقطن فيه ثلاث أسر.

إلى جانب الفيضانات، أفادت التقارير عن مصرع 13 شخصًا وإصابة أكثر من 25 آخرين بجروح نتيجة الصواعق في محافظتي حجة وعمران الخاضعتين لسيطرة الحوثيين.

قُطعت خطوط الاتصالات في مديرية الحزم بمحافظة الجوف بشكل كُلي في 2 أغسطس/آب نتيجة الأمطار الغزيرة والفيضانات التي دمرت أكثر من 10 منازل وألحقت الضرر بعدة منازل أخرى. في محافظة مأرب المجاورة، وجهت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين نداءً في 6 أغسطس/ آب لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة بعد تضرر 20 مخيمًا بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات وتأثر أكثر من 16 ألف أسرة، واصفة الوضع هناك بالكارثي بعد تدمر عدد من وحدات الإيواء بالكامل. من جانب آخر، تضررت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في منطقة وادي قرن بمديرية العبدية جنوبي محافظة مأرب نتيجة أمطار غزيرة استمرت 48 ساعة يومي 5 و6 أغسطس/ آب، حيث تدمرت محاصيل القمح والقات والخضروات في ست مزارع على الأقل، بينما تضررت خمس مزارع أخرى بشكل جزئي في منطقتي المذود والعشة في عزلة الملاحة.

في محافظة الحديدة، شهدت مديرية حيس هطول أمطار غزيرة في 9 أغسطس/ آب تزامن مع تدفق مياه السيول من المرتفعات باتجاه مديرية الخوخة، ما أدى إلى تضرر 442 منزلًا ووفاة طفلين في حارة العبيد وامرأة في مخيم اليابلي للنازحين شرقي المديرية إلى جانب جرف أجزاء كبيرة من مخيم العليلي ومخيم الجشة للنازحين. تسبب تشييد منازل

جديدة للقادة العسكريين النافذين في منطقة الوادي بتحويل المسار الطبيعي لمياه السيول وأعاد توجيهها إلى مناطق سكنية لم تكن تتأثر بالعادة من السيول، وهو ما خلف أضرارًا وخسائر كبيرة. في قريتي المصبار والقواصر بمديرية المراوعة شرقي مدينة الحديدة، لقيت امرأة واحدة على الأقل مصرعها وتدمرت 10 منازل بشكل كلي وباتت نحو 200 أسرة متضررة بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. جُرفت منازل مبنية من القش والخشب في قرية القواصر يعيش فيها نازحون من مديرية الدريهمي، كما هطلت أمطار غزيرة على قريتي دير عويدان ودير النجاري شرقي مديرية القناوص شمالي مدينة الحديدة مع تضرر 16 منزلًا وأربعة فصول مدرسية بشكل بالغ في دير عويدان فضلًا عن تعرض 165 منزلًا آخر لأضرار جزئية. أما في دير النجاري، فقد تضررت سبعة منازل بشكل كبير ولحقت أضرار جزئية بـ 200 منزل أخرى، إلى جانب وفاة رجل واحد نتيجة السيول في المنطقة، طبقًا لما أكده رئيس الهيئة العليا للإغاثة.

جندي يُحيي صورة رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني الجديد، خلال منتدى عقدته السلطة المحلية في مدينة تعز بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2022 لتشجيع الأحزاب والشخصيات الاجتماعية على دعم مجلس القيادة الرئاسي// صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

تعليقات

كيفية تجنب مصير رئيس بلا سلطة

ميساء شجاع الدين

بطرق عدة، مارس الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح سلطاته كحاكم مطلق، بشكل تجاوز في كثير من الأحيان صلاحياته الدستورية، واكتسب ذلك من عادات ممارسة الحكم الفردي في اليمن منذ عهد الإمامة الذي ورثته الجمهورية وتكيفت معه. الآن، انقلبت الأحوال وانتقل اليمن من مفهوم حُكم الرئيس صاحب الصلاحيات المطلقة إلى رئيس صوري يخدم مصالح قوى خارجية أو داخلية ذات نفوذ.

بعد إزاحة صالح من السلطة عام 2012 وتعيين الرئيس عبدربه منصور هادي رئيسًا توافقيًا بموجب المبادرة الخليجية، تطلعت النخبة السياسية اليمنية -بحكم الممارسة السياسية اليمنية التقليدية -إلى تقلد هادي منصبه كحاكم مطلق الصلاحيات، لكن شخصية الأخير الخاملة والضعيفة لم تساعد كثيرًا في تلبية التطلعات في مرحلة حرجة من تاريخ اليمن.

بعد عامين على المرحلة الانتقالية تحت حكُم هادي، التي انشغل فيها بلقاء السفراء الغربيين أكثر من مقابلة الشخصيات اليمنية الفاعلة، بدأت مرحلة جديدة لتجريد الرئيس من صلاحياته مع استيلاء الحوثيين على صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014. في البداية، كانت خطة الحوثيين الإبقاء على هادي رئيسًا كواجهة شرعية لاستيلائهم على السلطة، وهو دور تقبله هادي بيُسر حتى لو عنى ذلك إحراج نفسه أمام عامة الشعب مثلما حدث حين رفض الحوثيون علنًا محاولة هادي تعيين رئيس وزراء في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

تدهورت العلاقة بين هادي والحوثيين في يناير/ كانون الثاني 2015 حين حاول هادي تمرير مسودة دستور يتبنى نظام حُكم فيدرالي يقسم اليمن إلى ستة أقاليم وهو ما عارضه الحوثيون. رغم أنها لم تكن مسودة نهائية، قرر الحوثيون الرد بعنف مختطفين مدير مكتب الرئيس هادي آنذاك. تصاعد الوضع إلى اشتباكات انهارت على إثرها قوات الحماية الرئاسية، أكبر وحدات الجيش اليمني في صنعاء حينها. بعد رفضه التوقيع على قرار تعيين نائب له موالٍ للحوثيين، اضطر هادي للاستقالة، ثم فرّ إلى عدن في فبراير/ شباط 2015، ثم لسلطنة عمان ومنها إلى السعودية، ليعقب ذلك إطلاق الرياض عاصفة الحزم في 26 مارس/ آذار من نفس العام. ورغم بقاء هادي في سدة الرئاسة لما يزيد عن سبع سنوات أخرى، كان رئيسًا بلا صلاحيات ومجرد واجهة شرعية وغطاء للتحالف وعملياته العسكرية في اليمن، بالتالي لم يظهر أي أسى أو انزعاج، حتى من دائرة المقربين منه، إثر قرار عزله من منصبه بأوامر سعودية في ليلة رمضانية شهر أبريل/ نيسان الماضي.

تلى ذلك تعيين رشاد العليمي كرئيس لمجلس القيادة الرئاسي، الكيان المؤلف من سبعة أعضاء آخرين يمثل كل واحد منهم إما عصبية اجتماعية -سياسية أو قوى مسلحة، فيما عدا رشاد العليمي حيث ينحدر من خلفية مناطقية متنازع عليها، هي تعز، ولا تقف وراءه أية قوة مسلحة تخضع لإمرته المباشرة. ورغم منح العليمي صلاحيات كبيرة كرئيس لمجلس القيادة الرئاسي، لكنه لا يمتلك القوة الفعلية التي تمكنه من ممارسة هذه الصلاحيات.

قد يصعب المقارنة بين الظروف التي اعتلى خلالها هادي سدة الرئاسة، والظروف التي عُيِّن فيها العليمي رئيسًا لمجلس القيادة الرئاسي. الأول تولى منصبه في فترة كان يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات مطلقة في أذهان الناس، وسيطرة على مقدرات الدولة من جيش وأمن ومؤسسات، فضلًا عن تمتعه بدعم دولي ومحلي لسلطته، بينما يختلف الأمر بالنسبة للثاني الذي انتقلت إليه صلاحيات الرئيس بصيغة مجلس ذي قيادة جماعية مشحون بالانقسامات ويفتقر لقوة مسلحة تحت سيطرته مقابل المليشيات الأخرى الموجودة على الأرض.

الأهم من ذلك، أن المجلس يفتقد للشرعية التي كانت مصدر قوة هادي الوحيدة أمام التحالف الذي تقوده السعودية، والتي مكنته من المناورة السياسية أحيانًا. وبما أن المجلس شُكل بإرادة ورغبة دولتي التحالف الأساسيتين (السعودية والإمارات)، فإن بقاء أعضائه في مناصبهم مرهون برضا هاتين الدولتين.

لم ينقض وقت طويل حتى بدأت التوترات المكتومة بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في الانفجار، آخرها الصراع على محافظة شبوة الغنية بالنفط بين القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم إماراتيًا) من جهة وقوات الجيش الرسمي التي يهيمن عليها حزب الإصلاح من جهة أخرى. تسيطر القوات الموالية للمجلس الانتقالي على عدن، العاصمة المؤقتة التي يقيم فيها رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي. ترددت أقاويل إن رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزُبيدي يتعامل مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي كضيوف، أو إن صح التعبير كرهائن لديه، كونهم تحت حماية قواته المسلحة.

بناء على كل هذه الظروف، يواجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي سيناريوهين: الأول هو تحوله لرئيس صوري يعمل كغطاء لهدف المجلس الانتقالي المتمثل في فرض سلطته المطلقة على كافة مناطق جنوب اليمن، وهو موقف مشابه لوضع الرئيس هادي حين كان في صنعاء تحت رحمة ميلشيات الحوثي. نتيجة هذا المسار معروفة، ففي أقل من أربعة أشهر اضطر هادي للاستقالة خشية التخلص منه أو ربما اغتياله.

السيناريو الثاني أمام العليمي، هو فرض سلطته وممارسة صلاحياته كاملة كرئيس لمجلس القيادة الرئاسي، وهذه ليست بالمسألة الهينة حيث تحتاج لقدر كبير من الصبر والجرأة والخيال السياسي، الذي ربما يفتقده شخص جل خبرته في العمل كتكنوقراطي يعمل بالظل.

على العليمي أن يعي جيدًا أنه امتداد لنهاية عهد سلفه، فرغم صعود هادي للسلطة بشكل شرعي وتمتعه باعتراف دولي، إلا أن شرعيته في الداخل تلاشت تدريجيًا مع مرور الوقت حتى أصبحت معدومة بآخر سنوات حُكمه. هذه نتيجة طبيعية لانشغال هادي بشرعيته الدولية، وقضاء سبع سنوات من حكمه خارج بلده؛ بالتالي كانت شرعيته مجرد منحة من قوى خارجية، مشروطة بخدمة مصالحها.

في ضوء ابتداع ممارسة السلطة من المهجر خلال سنوات حُكم هادي، من المهم وجود أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في عدن. لكن حتى الآن، قضى رئيس المجلس معظم فترته في زيارات لبلدان أخرى، مجازفًا بتكرار الخطأ القاتل لسلفه، حيث تعطي هذه الزيارات الطويلة للخارج انطباعًا بأن العليمي يسير على خطى سلفه في الانشغال بالاعتراف الدولي كأولوية بالنسبة له.

على العليمي اكتساب الشرعية الداخلية حتى يتمكن من التمتع بسلطة تؤهله لممارسة صلاحياته فعليًا وتجنب العمل كغطاء لأطراف فاعلة أخرى. هذه الشرعية لن تأتي إلا من خلال تلبية الحد الأدنى من مطالب الناس الاقتصادية والخدمية. صحيح أن المجلس يشعر بالإحباط من غياب أي دعم مادي خارجي وعدم وفاء دولتي التحالف السعودية والإمارات بتعهداتهما المالية، لكن عبر ترشيد الإنفاق والاستفادة من كافة مصادر الدخل المتاحة للحكومة، يمكن للمجلس ورئيسه تحسين الأوضاع الخدمية والاقتصادية إلى حد ما.

إن تعطّل مؤسسات الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تُعد إشكالية كبيرة أدت لاستشراء الفساد على نطاق أوسع وإهدار الموارد المحدودة للدولة. يُعزى التعطّل جزئيًا لعدم وجود بنية مؤسسية جراء المركزية الشديدة التي حكمت بها الدولة في عهد صالح، كما تفاقم الأمر خلال فترة الحرب بسبب التعيينات العشوائية القائمة على الولاء

والمحسوبية، فضلًا عن الإدارة العبثية غير المسؤولة.

على هذا الأساس، من الضروري إعادة الاعتبار للعمل المؤسسي والتوقف عن التعيينات التي لا داع لها حتى يقل حجم الإهدار والفساد المالي لدولة تعيش على المساعدات الخارجية. على العليمي أن يتصرف كقائد يولي أولوية لممارسة عمله من عدن، مقر الحكومة الفعلي. وبدلًا من أن يراه اليمنيون برفقة مسؤولين وحكام خارجيين، ينبغي عليه زيارة المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرته للاطلاع عن كثب على المشاكل المحلية وإقامة روابط مع المجتمع اليمني.

أما إذا استمر العليمي بالسير على خطى سلفه وقضاء جل وقته في الخارج معولًا على الاعتراف الدولي للبقاء في منصبه، فعليه إدراك أنه قد يواجه مصيرًا أسوأ من كونه مجرد واجهة بلا صلاحيات. فر سلفه من العاصمة بسبب الحوثيين وانتهى به المطاف بعزله من منصبه على يد التحالف الذي تقوده السعودية، ولا يستبعد أن يكرر التاريخ نفسه إذا ما قرر المجلس الانتقالي الجنوبي الاستغناء عن الغطاء الذي يوفره العليمي أو أن الرياض وأبو ظبي قررتا تغيير مسارهما.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور. شجاع الدين حاصلة على ماجستير في الدراسات الإسلامية من الجامعة الأميركية بالقاهرة، حيث ركزت أطروحتها على صعود التطرف الزيدي في اليمن.

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): رايان بيلي،نيك برومفيلد، كيسي كومبس، أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبد الغني الإرياني، يزيد الجداوي، ماجد المذحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، غيداء الرشيدي، سوزان سيفريد ، ميساء شجاع الدين، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

WWW.SANAACENTER.ORG